إدارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت وايران

علي عبد الكاظم وناس

طالب دكتوراه/جامعة قم الحكومية

الدكتور احمد رضا توحيدي

استاذ مشارك في هياة تدريس القانون الدولي كلية الحقوق العام في جامعة قم الحكومية/ كلية الحقوق

legalart2@gmail.com **Altaya656@gmail.com**

الملخص

يهدف البحث لتسليط الضوء على الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت من جهة وبين العراق والجمهورية الاسلامية الايرانية من جهة اخرى من حيث طرق الادارة والاستغلال والدور الذي يلعبه في العلاقات بين هذه البلدان على مختلف الاصعدة..

المقدمة

مع ظهور النفط، أثيرت منازعات بشأن الحدود لم تكن معروفة من قبل في هذه المنطقة، وبدأت هذه النزاعات تظهر مع دخول الشركات النفطية المنطقة، وأضحت مسألة تعيين الحدود بين كيانات هذه المنطقة من أعقد الأمور التي تواجه هذه الكيانات وأكثرها إثارة، بسبب الموارد والثورات الطبيعية.

لذلك تعتبر الموارد الاقتصادية من أهم العوامل الأساسية التي تفجر نزاعات الحدود في العالم بصفة عامة وفي منطقة الخليج بصفة خاصة، ويعتبر النفط والغاز من أهم الموارد المتنازع حولها في المنطقة ويتمثل التعقيد الرئيسي في افتقار المنطقة الحدودية إلى التعيين أو التخطيط الدقيق، حيث تعمل دولة من دول الجوار إلى إدعاء السيادة في المنطقة الغنية بالنفط.

وما يتعلق بالمشتقات النفطية وأسعارها، وفي عام ٢٠١٤ عاد إلى الظهور النزاع الدائر حول المنطقة المقسومة للحقول النفطية المشتركة، وهي قضية قديمة تعود جذورها منذ بدايات ظهور النفط في الخليج وترسيم الحدود بين الدول، وقد حظيت هذه القضية بنصيب من الاهتمام والتغطية والتحليل. فتعتبر إشكالية القضايا المرتبطة بالنزاعات لتقسيم الثروات المشتركة من أعقد وأبرز القضايا التي تواجه دول الجوار في جميع أنحاء العالم.لذلك اقتضت الضرورة تسليط الضوء على طرق ادارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت وايران وسيكون الكلام في مطلبين:-

المطلب الاول/ ادارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت

المطلب الثاني/ ادارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق وايران ..ويسبقهما تمهيد

اهداف البحث

١- البحث في الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت وايران

٢- تسليط الضوء على الطرق القانونية لادارة الحقول النفطية المشتركة بيها

٣- الخروج بنتائج وتوصيات يمكن ان تكون ذات منفعه علمية للباحثين في هذا المجال

اهمية البحث

١- يمكن من خلال هذا البحث التعرف على الحقول النفطية المشتركة التي تقع ضمن المنطقة الحدودية بين العراق والكويت وايران

٢- يساهم البحث في تسليط الضوء على طرق ادارة الحقول النفطية بين العراق والكويت من جهة وبين العراق وايران من جهة اخرى

٣- يساهم البحث في تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه طرق ادارة واستغلال الحقول النفطية المشتركة في العلاقات بين الدول المشتركة على مختلف الاصعدة

الدراسات السابقة

•دراسة غصون مزهر حسين (٢٠١٦): بعنوان الامتيازات النفطية في مناقشة مجلس النواب العراقي ١٩٥٠ – ١٩٥٤ ، يتناول البحث قضية مهمة وحيوية في حياة الشعب العراقي ماضيا وحاضرا الا وهي قضية النفط وامتيازاته، وموقف النخبة السياسية من منح هذه الامتيازات الى الشركات النفطية الأجنبية والظروف التي منحت فيها والدعوة الى تعديل الامتيازات لغرض زيادة الفائدة التي تعود على العراق من نفطه وخاصة بعد المتغيرات التي حدثت في العالم واتساع السوق النفطية وارتفاع أسعاره، مما دفع الدول النفطية الى تعديل الامتيازات الممنوحة باتفاقيات جديدة تسمي مناصفة الأرباح، وهذه اتعد نقلة نوعية في مصلحة الشعوب النفطية.لذا كانت المطالبات المستمرة من قبل نواب الشعب العراقي المنتخبين في مجلس النواب بتعديل هذه الامتيازات أسوة بالدول المنتجة الأخرى لغرض استغلال المبالغ الكبيرة التي ستعود على الحكومة في المساهمة في رفع المستوي المعاشي للفرد العراقي وزيادة الدخل القومي، لهذا كان لتعديل الامتيازات النفطية والمطالبة بذلك حيز كبير في مناقشات مجلس النواب العراقي وفي مختلف المناسبات، كوسيلة للضغط على الحكومة للإسراع في مفاوضاتها مع الشركات النفطية لتعديل الامتيازات وأقرار اتفاقية جديدة تحقق المنفعة للشعب وتوفر الإمكانيات المادية للدولة للمساهمة في عملية البناء والاعمار وخاصة بسبب الحاجة الماسة الى البنى التحتية والخدمية الضرورية لرفع مستوي معيشة الشعب العراقي.

تمهيد

- **إدارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت وإيران .**

إن استغلال الثروات الطبيعية في الدولة المالكة والمنتجة لها، غالباً ما تخضع إلى تنظيم محدد وذلك من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الثروات، وذلك من خلا القيام بإبرام العقود والاتفاقيات التي تساهم بدورها في تحديد الالتزامات والحقوق المتعلقة بكل طرف من أطراف الاتفاق والتعاقد[١]، ومن الجدير بالذكر أنه لإدارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت فلا توجد اتفاقيات لإدارة هذه الحقول ويرجع ذلك إلى السياسات الغير متوازنة في البلاد، ومن ثم فأن إدارة الحقول النفطية المشتركة يحتاج إلى:

أولاً : ترسيم الحدود الدولية بين الدول .

يشير ترسيم الحدود إلى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، أو ما تم القضاء به، حيث يتم تثبيت الحدود الموصوفة على الورق، وبحسب الحدود التي تم وصفها على الورق، وذلك في ضوء الخرائط المتفق عليها أو المقضي على أساسها، وتأشيرها على الطبيعة بموجب علامات الحدود المميزة، وبناء على ذلك يتم تحديد خط الحدود ومن ثم القيام بوصفه وصفاً واضحاً، ويكون ذلك بشكل كتابي على الورق[٢]، ترسيم الحدود بين الدول الأطراف، لأن الحدود تعني بها الفواصل الإقليمية المتعلقة بالدول المجاورة، وبناء على ترسيم هذه الحدود يتم إبرام العقود و الاتفاقيات، سواء كانت ثنائية أو جماعية[٣]، وبموجب عملية ترسيم الحدود الدولية فتعد عملية غاية في الأهمية، ففي ضوء إتمام حدود الترسيم تصبح تلك الحدود كاملة تمتاز بالثبات والنهائية، ولا يجوز القيام بمساس لهذه الحدود أو القيام بتعديلها إلا بموجب موافقة من الأطراف المعنية . وحتي تأتي عملية الترسيم ثمارها على أته وجه، كما ينبغي أن تتعهد الأطراف المعنية باحترام العلامات الحدودية والمحافظة عليها وصيانتها في حالة تعرضها لأعمال التلف أو التخريب[٤]، ولعل من أمثلة الاتفاقيات في ظل ترسيم الحدود أبرم العراق وإيران قبل ٤٦ عاما اتفاقية حدودية وقّعها صدام حسين نائب الرئيس العراقي آنذاك، وشاه إيران محمد رضا بهلوي، برعاية الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين.وتضمنت الاتفاقية التي وُقّعت في ٦ مارس/آذار ١٩٧٥ مجموعة بنود أبرزها تقاسم شط العرب بين الدولتين مناصفة، وهدفت بغداد من هذا الاتفاق إلى إخماد التمرد الكردي المسلح في شمال العراق، الذي كان مدعوما من إيران حينئذ. لكن هذه الاتفاقية لم تدم طويلا فقد ألغيت عام ١٩٨٠ مع بدء الحرب العراقية الإيرانية، لتبقى مشكلة الحدود واحدة من أعمق أسباب النزاع في تاريخ الصراع العراقي الإيراني. وفي ضوء ذلك تري دراسة (صالح، شكور، ٢٠١٩) بأن نظرية تغيير الظروف هي الوسيلة المثلي لمعالجة إشكالية ترسيم الحدود، واستكشاف الحقول النفطية المشتركة، أو يسميه البعض بشرط تغيير الظروف، أو شروط إعادة التفاوض، ومن ثم فإن مضمون هذه النظرية هو يشير (أن يلتزم طرفي التعاقد بالتزاماتهم حتي ولو أصبح تنفيذ العقد اشد تكلفة" ، ومن ثم فإن هذه النظرية تنطبق على تعهدات الدول بجانب الدول الأخرى، ولعل أهم ما يبرر تطبيق هذه النظرية على الحقول النفطية المشتركة هو إن الاتفاقيات والعقود الدولية الخاصة بالنفط تستغرق وقتاً طويلاً .

- **ثانياً: الاتفاق على القيام بالبحث والتنقيب والاستكشاف عن النفط في الحقول المشتركة .**

عادة ما تحتاج عملية البحث والتنقيب واستكشاف النفط بوجه عام والمشترك بوجه خاص إلى بذل العديد من الجهود المشتركة، بالإضافة إلى التعاون الدولي المتبادل بين الأطراف المشتركة في الحقل النفطي، أي أنه لا يجوز لأى طرف من الأطراف القيام بالبحث والتنقيب دون علم وموافقة من الطرف الأخر، بالإضافة إلى عملية (البحث – التنقيب– الاستكشاف) تحتاج إلى الإمكانيات المادية والفنية العالية، والآلات والأساليب التكنولوجية الحديثة، كما أنها لا تخلو من المخاطر والفشل في الاستكشاف، ومن ثم فإن ذلك يتطلب ضورة وجود اتفاق مسبق بين الطرفين عم كل هذه الأمور، وفي حالة الاستكشاف فإن ذلك يكون يترتب عليه تحديد الطاقة الإنتاجية للحقل ومقدار الاحتياطي[٥] . وبناء على هذا فأنه يتم تحديد مقدار تكلفة كل دولة في عملية البحث والتنقيب والاكتشاف، ومقدار مشاركتها مع تحملها المخاطر . وبالتالي فإن عدم تحديد أو الاتفاق على ذلك قد يؤدي إلى وقوع العديد من المشاكل بين الأطراف المستثمرة في الحقول النفطية المشتركة، ومن ثم يؤثر بشكل سلبي على الاستخراج النفطي والاستغلال الأمثل لهذه الموارد .

ثالثاً: الاتفاق على استخراج الحقول النفطية المشتركة.

لا يجوز لأي طرف من الأطراف المشتركة على الحقول النفطية المشتركة القيام باستخراج النفط دون الاتفاق بين الطرفين، أي لا يجوز لأي طرف التصرف بإرادته المنفردة، فبالتالي من الأولى أن يقوم الطرفين بأن يخطو خطوات مشتركة في هذه العملية وتحقيق الاستخراج

النفطي ولقيام بتسويقه، بالإضافة إلى ضرورة القيام بالاتفاق على الكمية المستخرجة من الحقل النفطي، مع ضرورة مراعاة الطبيعة الخاصة بالحقل النفطي من الجانبين . ومن ثم لا يجوز القيام بالإخلال بالحقل النفطي .

رابعاً: الاتفاق على عملية التوسيع والتطوير من الإنتاج النفطي في الحقول النفطية المشتركة .

أن الحقول النفطية شأنها شأن أي حد حقل أخر، تحتاج إلى التطوير والتوسيع والصيانة وذلك من أجل العمل على حماية وصيانة الحقل النفطي وضمان الاستمرارية الإنتاجية منه، مع ضرورة العمل على مراعاة القيام بالتطورات التكنولوجيا والاقتصادية التي تطرأ على هذا القطاع الحيوي، مع محاولة الاستفادة منها في تحقيق أفضل إنتاج من حيث الجودة الكمية . ومن خلال ما سبق عرضه يتبين بأن هذه الخطوات تساهم في القيام بإدارة واستغلال الحقول النفطية المشتركة، ففي ضوء ذلك لابد من تطبيق هذه الخطوة بما يساهم ذلك في إدارة الموارد النفطية .

طبيعة الحقول النفطية بين العراق والكويت وإيران :

-طبيعة الحقول النفطية بين العراق والكويت : تتمثل الحقول النفطية العراقية الكويتية بأنها في الأصل حوض واحد هو حوض الخليج العربي، وعلى الرغم من القيام بترسيم الحدود . ومن ثم فأن طبيعة الحقول النفطية المشتركة بين الجانبين تكون ضمن تراكيب جيولوجية مشتركة، حيث توجد في منطقة شرق وجنوب شرق العراق – وجنوب غراب إيران، كما يحاول كل من البلدين العمل على استثمار وتطوير تلك الحقول، وعلى الرغم من ذلك إلا أن تتمثل الحقول النفطية بين العراق والكويت بأنها محل اضطراب وخلاف، ويرجع ذلك إلى طبيعة الخلاف بين الدولتين بسبب الاستغلال النفطي من قبل الكويت للموارد النفطية المشتركة بدون اتفاقات ثابتة ومحددة بين الطرفين، لذلك فأن الأمر يحتاج إلى ضرورة القيام بالعمل على ترسيم الحدود بين الدولتين . حيث أن معظم الحقول النفطية حقول ممتدة بين الطرفين وتعود إلى العصر الطباشيري [٦]. عند القيام بمواجهة الطرف الأخر في الاشتراك النفطي (الكويت أو إيران) .

-طبيعة النفط والغاز في الغاز في العراق وإيران: تتميز بطبيعة جيولوجية مشتركة ومتجاورة، حيث يوجد الحقول المشتركة بين البلدين (شرق وجنوب شرق العراق وجنوب غرب إيران)، حيث يحاول كل من العراق وإيران استثمار وتطوير الحقول المشتركة . وقد تتمثل الحقول النفطية بين البلدين في حقل (أبو غراب) ويسمي في إيران بأنه حقل (دهلران) والذي يقع في محافظة عيلام، وتم اكتشافه في عام ١٩٧٢ [٧].

المطلب الاول إدارة الحقول النفطية بين العراق والكويت .

تمثل الثروات الطبيعة أهم مصادر الدخل في العديد من الدول، ومن ثم فهما الذي يميز الاقتصاد[٨]، إن إدارة الحقول النفطية المشتركة بين البلدين تتطلب وجود عقود استغلال النفط، أو ضرورة وجود اتفاقيات مبرمة بين الطرفين وبناء على ما تنص عليه العقود أو الاتفاقيات المبرمة، تتم عملية الإدارة والاستغلال، فبالنسبة للوضع الدولي بين العراق والكويت لا يوجد أي اتفاقيات مبرمة بين الدولتين لإدارة هذه الحقول، وانطلاقاً من العلاقات التي تربط البلدين ببعضهما البعض، ومن أجل تحقيق التعاون في مجال التطوير والاستغلال الأمثل للحقول النفطية المشتركة، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على إدارة هذه الحقول من خلال مذكرة التفاهم الصادرة مرسوم أميري بالموافقة بين وزارتي النفط الكويتية والعراقية بشأن استغلال وتطوير الحقول النفطية المشتركة بين الجانبين.[٩] وقد اشتملت المذكرة على أحدى عشرة مادة تحتوي على القيام بإدارة واستغلال الحقول النفطية المشتركة بين البلدين، بالإضافة إلى قيامها بتشكيل لجنة من البلدين وتحديد نصاب معين وقرارات بالتصويت على إدارة الحقول النفطية المشتركة .

المادة الأولى: نطاق مذكرة التفاهم .

حيث تشتمل المادة الأولي على تحديد التطوير والاستغلال الأمثل للحقول النفطية المشتركة بين وزارة النفط العراقية ووزارة النفط الكويتية هو القيام بالتطوير والاستغلال الأمثل للحقول الحدودية المشتركة على جانبي الحدود الدولية بين البلدين وهي، أولا من ناحية الجانب الكويتي وتتمثل في حقلي الرتقة والعبدلي في شمال الكويت، ثانيا من ناحية الجانب العراقي وتتضمن حقلي الرميلة وصفوان في جنوب العراق[١٠].كما تهدف هذه المذكرة بشكل أساسي نحو القيام على تسهيل المفاوضات بين الدولتين، بالإضافة إلى القيام بوضع أطر للنوايا المشتركة بين الجانبين فيما يتعلق بطبيعة مبادئ التعاون، ومن ثم فأن الاجتماعات جاءت بناء على رغبة من الطرفين، بهدف تحقيق التعاون المشترك بينهما وتعزيز علاقات الصداقة، وتطوير العلاقات الاقتصادية المتنوعة، على أساس الفائدة المشتركة.

كما نصت الثانية :

على اتفاق الطرفان على القيام باختيار شركة أو مكتب استشاري عالمي وذلك لغرض إعداد الدراسة تتضمن وضع آليه مشتركة ومسودة بين اتفاقيتين للتطوير والاستغلال الأمثل للحقول المشتركة التي تم تحديدها في المادة الأولي من هذه الاتفاقية . بالإضافة إلى ما تم النص عليه في المادة الثالثة على القيام بتشكيل لجنة مشتركة من ذوي الخبرة وذلك في مجال الحقول النفطية المشتركة، حيث تقوم هذه اللجنة على تنفيذ نطاق ما جاء في المادة الثانية . ومن الجدير بالذكر تحديد ما نصت عليه الاتفاقية بأن أحكامها تسري على مكامن العصر الطباشيري المنتجة في الحقول المشتركة كأسبقية أولى بالإضافة إلى أي مكامن أخرى مكتشفة غير مصورة. كما تنص أحكام الاتفاقية على التراكيب الجيولوجية الحدودية التي سيتم اكتشافها .ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية تدخل حيز النفاذ وذلك بعد توقيعها من قبل الطرفين ومن تاريخ مصادقتها من الجهات ذات الصلاحية في البلدين، وتستمر سارية المفعول لمدة سنين، ويمكن تمديد فترة سريانها لسنة أخرى أو أكثر بموجب موافقة مكتوبة من قبل الطرفين . كما يري الباحث ضرورة نص المشرع الدستوري العراقي على القيام بتوضيح المصطلحات محل النقاش والخلاف التي تتعلق بإدارة الحقول النفطية المشتركة، وعلى المشرع العراقي ضرورة معالجة هذه المصطلحات .

المطلب الثاني//إدارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق وإيران .

تتمثل معظم تجمعات النفط والغاز في العراق وإيران ضمن تراكيب جيولوجية متجاورة، فقد بدأ الاهتمام بالحقول النفطية بين العراق وإيران في جينيف ١٩٦٣، ومن خلال الاجتماع الذي عقده ممثلون من العراق والكويت وإيران وذلك عن طريق القيام بإجراء المفاوضات من أجل القيام بحل منازعات الحدود، كما وضح جميع الأطراف رغبتهم في التوصل لحل عادل لجميع منازعتهم وبضمنها مسألة حقوق النفط المشتركة، ومن أجل تحديد كيفية إدارة واستغلال الحقول النفطية المشتركة بين (العراق – إيران)، فقد اتفقوا على الاستغلال لتلك الحقول براً ولحراً، مع ملاحظة المصالح الخاصة بكلا الدولتين، ومن الجدير بالذكر النص على أن مسألة إدارة واستغلال الحقول النفطية المشتركة بين الطرفين لم تحسم حتي الآن وأن هذه القضية ما زالت محل جدل ونقاش واختلاف من الطرفين، ولم يتم التوصل في هذا الشأن إلى وجود حل مرضي لكلا الطرفين حتي أنها بقيت في اطار التداول حتي أنها كانت ضمن جدول المباحثات في أخر زيارة لوزير النفط العراقي في عام ٢٠٠٣ [١١]. كما تتميز الحقول النفطية العراقية الإيرانية بأنه مكامن الحقول الإيرانية تمتد من مسار له اتجاهين الشمال الغربي، واتجاه الجنوب، وبالتالي لابد من استثمارها على أنها حقولاً مشتركة . ومن الجدير بالذكر أن إدارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق وإيران تتم بدون وجود اتفاقيات دولية بين البلدين، بعكس العديد من الدول والبلدان المشتركة في الحقول النفطية، كما أنه لا يوجد أي مذكرات تفاهم بين البلدين في الوقت الحالي، وذلك بعكس ما يتم التعامل به في الحقول النفطية المشتركة بين (العراق – الكويت)، ومن ثم فأن إدارة الحقول النفطية بين (العراق وإيران) تتم بشكل عرفي بدون قواعد قانونية أو اتفاقيات دولية أو مذكرات تفاهم توضيحية لإدارة واستغلال هذه الحقول النفطية .وفي ضوء ما تقدم يري الباحث ضرورة القيام بإبرام الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأطراف في الحقول النفطية مها وذلك أسوة بباقي دول العالم الأخرى التي قامت باستغلال حقولها النفطية، مما يساهم ذلك في توفير نظام قانوني حول استغلال الحقول المشتركة ، أو الاتفاق بين (العراق – إيران) على مذكرات تفاهم بشأن إدارة الحقول النفطية المشتركة بين البلدين .

ومن وجهة نظر الباحث يري بأن إدارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت وإيران، ذات طبيعة مختلفة ويرجع ذلك إلى طبيعة الوضع السياسي بين هذه الدول، ومن ثم فان الحقول النفطية بين العراق والكويت هي محل خلاف واضطراب وقد تم يحتاج الأمر إلى ترسيم الحدود بين الدولتين، وفي ضوء ذلك فإن إدارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت فلا توجد اتفاقيات لإدارة هذه الحقول ويرجع ذلك إلى أن ويرجع ذلك إلى السياسات الغير متوازنة في البلاد، ولكن تتم إدارة الحقول النفطية في البلاد بناء على مذكرة التفاهم بين البلدين، يمكن القول بأن العراق يواجه مشكلة في الحقول المشتركة مع الكويت وإيران، ويرجع ذلك أن دولة العراق تعد هي الطرف الأضعف من خلال مدى توافر المواد والآلات التكنولوجية، بالإضافة إلى ضعف الجانب المالي عند القيام بمواجهة الطرف الأخر في الاشتراك النفطي (الكويت أو إيران) وعلى الرغم من هيمنة دولة العراق من خلال المساحة الجغرافية التي تتمتع بها على المكامن والحقول النفطية، إلا أن العراق تعد من الناحية التكنولوجية والمالية هي الأضعف. كما يري الباحث بأن العراق يشترك مع الكويت وإيران في العديد من الحقول النفطية، وأن بعض هذا الحقول مستثمرة بشكل منفرد من قبل طرف دون آخر ولا توجد اتفاقيات مع هذا الدول في الوقت الحاضر يعتد بها.

ومن خلال ما تقدم يري الباحث ضرورة القيام بإعداد النظر في هذا الشأن بين العراق وإيران والكويت والعمل على إبرام اتفاقيات دولية حول تحديد كيفية إدارة واستغلال هذه الحقول المشتركة بين الطرفين، وذلك في ضوء الاتفاق على حقوق والتزامات كل طرف من أطراف الاتفاقية، بما يساهم ذلك في الاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية والعمل على حمايتها والحفاظ عليها . كما يري الباحث أن إبرام اتفاقيات دولية

لإدارة هذ الحقول يحتاج إلى ضرورة ترسيم الحدود أولاً بين هذه الدول ، لأن ذلك يعد هو المشكلة الرئيسية التي تعرقل سير المفاوضات على إدارة هذه الحقول ومن ثم يعرقل إبرام الاتفاقيات . ومن خلال ما سبق عرضه بخصوص إدارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت وإيران، يمكن القول بأن العراق يواجه مشكلة في الحقول المشتركة مع الكويت وإيران، ويرجع ذلك أن دولة العراق تعد هي الطرف الأضعف من خلال مدى توافر المواد والآلات التكنولوجية، بالإضافة إلى ضعف الجانب المالي عند القيام بمواجهة الطرف الأخر في الاشتراك النفطي (الكويت أو إيران) وعلى الرغم من هيمنة دولة العراق من خلال المساحة الجغرافية التي تتمتع بها على المكامن والحقول النفطية، إلا أن العراق تعد من الناحية التكنولوجية والمالية هي الأضعف، ومن ثم فإن إدارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت فلا توجد اتفاقيات لإدارة هذه الحقول ويرجع ذلك إلى أن ويرجع ذلك إلى السياسات الغير متوازنة في البلاد، ولكن تتم إدارة الحقول النفطية في البلاد بناء على مذكرة التفاهم بين البلدين، وعلى الرغم من وجود العديد من الحقول النفطية المشتركة بين (العراق – الكويت – إيران) إلا أن هذه الحقول لم تستغل معظمها ويرجع ذلك إلى العلاقات السياسية التي يشوبها القلق والتوتر وعدم الاستقرار مما يحول ذلك في عملية استثمار هذه الحقول النفطية المشتركة .

ولكن تتم إدارة الحقول النفطية في البلاد بناء على مذكرة التفاهم المنصوص عليها بين وزارة النفط في جمهورية العراق، ووزارة النفط في دولة الكويت، بشأن الحقول الحدودية المشتركة.

الخاتمة

من خلال ما تم ذكره في صفحات البحث توصل الباحث الى مجموعى من النتائج وعلى اثرها سيتم ادراج التوصيات المناسبة وكما ياتي:-

النتائج//

– يشترك العراق مع كل من إيران والكويت في العديد من الحقول النفطية المشتركة، إلا أن هذه الحقول بين الدول الأطراف تستثمر بشكل فردين بدون النص على اتفاقيات تحكم إدارة واستغلال المورد النفطي المشترك بين الأطراف المختلفة .

– يتم إدارة واستغلال المورد النفطي المشترك ما بين العراق والكويت– من خلال مذكرة تفاهم، تتضمن المباديء والأحكام الخاصة بكيفية استغلال هذا المورد النفطي.

– لا توجد أي طريقة قانونية لادارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق وايران.

التوصيات//

– يوصي الباحث بضرورة ترسيم الحدود الدولية المشتركة بين العراق والكويت وإيران، بما يساهم ذلك في عملية التفويض وبالتالي المساهمة في إدارة الحقول النفطية المشتركة.، مما يضمن ذلك للعراق الاستفادة من الثروات النفطية الكامنة في المكامن الطبيعية .

– يوصي الباحث بضرورة إبرام مذكرات تفاهم بشأن إدارة الحقول النفطية المشتركة بين العراق وإيران – بما يساهم ذلك في وضع إطار قانوني لإدارة الحقول النفطية المشتركة .

– يوصي الباحث بضرورة قيام المشرع العراقي من الإسراع بإصدار قانون موحد ينظم الثروة النفطية من جميع جوانبها .

المصادر//

١- شايب باشا، كريمة، (٢٠١٤)، تطور سياسة استغلال النفط محلياً وعالمياً، المجلة الجزائرية للسياسات العامة
٢- الراوي، جابر إبراهيم، (١٩٧٥)، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية دراسة قانونية وثائقية، بغداد، دار السلام، نقلاً عن . المكدمي، سعد محمود سلمان، (٢٠١٥)، مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق.
٣ * صالح، أزاد شكور، (٢٠١٩)، الأشكاليات القانونية المتعلقة بالحدود النفطية المشتركة بين العراق وإقليم كوردستان وتسوية منازعتها، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز .
٤ * الفتلاوي، صدام، عمران، هاني عبد الله،(٢٠٠٩)، عملية ترسيم الحدود الدولية والمنازعات الناجمة عنها، مجلة جامعة بابل ، العلوم الإنسانية، المجلد ١٧.
٥*محمد، أحمد جاسم، عبد الرضا، نبيل جعفر، (٢٠٢٢)، عوائق الاستثمار في الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار وسبل معالجتها .
٦*طالب، محمد جبار، (٢٠١٣)، التنظيم الدستوري للفيدرالية المالية في دستور في جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، السنة الخامسة، العدد الثالث .
٧* مذكرة التفاهم بين وزارة النفط في جمهورية العراق ووزارة النفط في دولة الكويت حول الحقول الحدودية المشتركة
المادة الأولي –مذكرة التفاهم بين وزارة النفط في جمهورية العراق ووزارة النفط في دولة الكويت حول الحقول الحدودية المشتركة.
٨*المحنة ، علي باسم جواد، (٢٠٠٤)، حل مشكلة استغلال حقول النفط والغاز الطبيعي العابرة للحدود الدولية للقانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين – العراق.

---

[١] شايب باشا، كريمة، (٢٠١٤)، تطور سياسة استغلال النفط محلياً وعالمياً، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، ص ١٨٧.

[٢] الراوي، جابر إبراهيم، (١٩٧٥)، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية دراسة قانونية وثائقية، بغداد، دار السلام، ص ٨٨. : نقلاً عن . المكدمي، سعد محمود سلمان، (٢٠١٥)، مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، ص ٥ .

[٣] صالح، أزاد شكور، (٢٠١٩)، الأشكاليات القانونية المتعلقة بالحدود النفطية المشتركة بين العراق وإقليم كوردستان وتسوية منازعتها، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، ، ص ١٢٨ .

[٤] الفتلاوي، صدام، عمران، هاني عبد الله،(٢٠٠٩)، عملية ترسيم الحدود الدولية والمنازعات الناجمة عنها، مجلة جامعة بابل ، العلوم الإنسانية، المجلد ١٧، ص ٣٧ .

[٥] صالح، أزاد شكور، (٢٠١٩)، مرجع سابق ذكره ، ص ١٢٩ .

[٦] محمد، أحمد جاسم، عبد الرضا، نبيل جعفر، (٢٠٢٢)، عوائق الاستثمار في الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار وسبل معالجتها ، ص ٢٢٨ .

[٧] المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

[٨] طالب، محمد جبار، (٢٠١٣)، التنظيم الدستوري للفيدرالية المالية في دستور في جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، السنة الخامسة، العدد الثالث، ص ٢٣٧ .

[٩] مذكرة التفاهم بين وزارة النفط في جمهورية العراق ووزارة النفط في دولة الكويت حول الحقول الحدودية المشتركة .

[١٠] المادة الأولي –مذكرة التفاهم بين وزارة النفط في جمهورية العراق ووزارة النفط في دولة الكويت حول الحقول الحدودية المشتركة

[١١] المحنة ، علي باسم جواد، (٢٠٠٤)، حل مشكلة استغلال حقول النفط والغاز الطبيعي العابرة للحدود الدولية للقانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين – العراق ص ٤٧ .